

إتحاف الأبرار بالدفاع عن حديث: (منغان من أهل النار)

وفيه الردّ على شبهات المتعالمين والمتجرّئين على ردّ الحديث
بغير علمٍ ولا هدىٍ ولا كتابٍ منيرٍ

قال الإمام ابن بطة الحنبلي رحمه الله:

"فإذا سمع أحدكم حديثاً عن رسول الله ﷺ رواه العلماء،
واحتجّ به الأئمة العقلاء، فلا يعارضه برأيه، وهوى نفسه،
فيصبيه ما توعدده الله عز وجل به، فإنه قال تعالى:
{فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو
يصيبهم عذاب أليم}، وهل تدري ما الفتنة هاهنا؟ هي
والله الشرك بالله العظيم، والكفر بعد الإيمان".

الإبانة الكبرى (٢٦٧/١)

كتبه/

د . عبدالله بن صالح العنزي

الأستاذ المساعد في قسم السنّة وعلومها

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده ورسوله الكتاب والحكمة، وعلمه ما لم يكن يعلم، وأنزل إليه الذكر ليبين للناس ما نزل إليهم.

والصلاة والسلام على نبينا محمد، أرسله الله رحمة للعالمين، وحيجة على الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه الكرام الميامين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإن الله أنزل على نبيه ﷺ الكتاب والحكمة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]. والكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنة.

وجعل سبحانه وتعالى إنزال القرآن والسنة من نعم الله التي يذكر بها عباده، فقال: ﴿وَأذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١] وامتت بها على عباده، فقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وذكر أزواج النبي ﷺ بنعمة الله وفضله عليهن بما يتلى في بيوتهن من القرآن والسنة، فقال: ﴿وَأذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]. قال ابن جرير الطبري: "ويعني بالحكمة: ما أوحى إلى رسول الله ﷺ من أحكام دين الله، ولم ينزل به قرآن، وذلك السنة".^(١)

وقال الإمام الشافعي: "ذكر الله - جل ثناؤه - الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة. فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: (الحكمة: سنة رسول الله ﷺ). قال الشافعي: "وهذا يُشبهه ما قال؛ لأنَّ الله ذكر القرآن، وأتبعه الحكمة، وذكر منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز - والله أعلم - الحكمة ها هنا إلا سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأنَّ الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع

(١) جامع البيان (١٠٨/١٩).

أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: هو فرضٌ إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله ﷺ. وبما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به، فسنة رسول الله ﷺ مبيّنة عن الله معنى ما أراد دليله على خاصّه وعامّه، ولم يجعل الله هذا لأحدٍ من خلقه غير رسوله ﷺ. (١)

وأمر سبحانه وتعالى بالردّ إلى الله ورسوله ﷺ، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. قال البيهقي: قال الشافعي: "يعني إن اختلفتم في شيء فرُدُّوه إلى الله والرسول، يعني - والله أعلم - إلى ما قال الله والرسول ﷺ"، وروينا عن ميمون بن مهران أنه قال في هذه الآية: "الرد إلى الله: الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ إذا قُبض إلى سنته". (٢)

واليوم تتعرض سنة النبي ﷺ لهجماتٍ شرسة، لا مثيل لها من قبل، من تشكيك المشككين، وطعن الطاعنين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين. ويزيد الأسى أن يكون ذلك من بعض أبناء المسلمين، من مثقفين وإعلاميين وكتاب وصحفيين ومتعلمين وأمثالهم.

ويتضاعف الأسى إذا كانت تلك الهجمات يقودها ممن كان يُحسب - سابقًا - على الدعوة إلى الله، أو على عمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو على من درس في كليات شرعية، لينقلب ما تعلّمه من حججٍ وبيّنات إلى شبهاتٍ يثيرها على الجهّال، فيكون علمه حجةً عليه، ومعرفته وبالاً عليه - والعياذ بالله - .

وليس الهجوم على السنة والتشكيك فيها يتمثل في صورة واحدة أو شكل واحد، بل له أشكال كثيرة، وصور متعددة، ابتداءً من الطعن في تدوينها، وفي ردّ صحيحها، وتحريف معانيها، وفي نسبة الوضع والافتراء إلى أئمة الحديث وحفاظه ورواته الأئمّة الثقات. إلى أن وصل الأمر بالطعن في أحاديث الصّحّاحين التي أجمعت الأئمّة على تلقيها بالقبول، وصحة أحاديثها، حتى بلغت مبلغ العلم اليقيني عند أهل العلم.

حتى طعنوا في أصحاب النبي ﷺ، الذين هم حملة الدّين ونقلة القرآن ورواة الحديث،

(١) السنة (ص ١٠٦) لابن نصر المروزي.

(٢) الاعتقاد للبيهقي (ص ٢٢٧).

وخصّوا أبا هريرة رضي الله عنه بمزيدٍ من الطّعن والافتراء، والنقد والهرءاء، لأنه حافظُ الصّحابة، وناقل السنّة، وراويّة الحديث، فظهرت فيهم خصلة نفاقٍ في بُغض أبي هريرة رضي الله عنه. وليس الطّعن في السنّة ورواتها وأئمّتها من مولودات هذا العصر، بل وجدوا في عصور تدوين السنّة، لكن تصدّى لهم علماء الإسلام، والأئمّة الأعلام، ودوّنوها وحفظوها، ورحلوا في سبيل ذلك، وتحملوا المشاقّ، وهجروا البلدان والأهل والأولاد، حتى تركوا السنّة لنا بيضاء نقيّة، ونفوا عنها كلّ دخيلٍ عليها، وميّزوا ما صحّ مما لم يصحّ منها، وتكلّموا في رواها جرحًا وتعديلاً، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وهاهي وسائل التواصل الاجتماعي تعجّ اليوم بالتطاول على الأحاديث الصّحيحة، وردّها، وتحريفها عن معانيها، والتهكم بها يخالف أهواءهم منها. ولا يستعجلنّ مستعجل فيقول: إن بعض أئمة الحديث المشهود لهم بعلم الحديث تكلموا في بعض أحاديث الصحيحين، كالدارقطني وغيره!

فإنّ أولئك الأئمّة الأعلام لهم مقصد عظيمٌ في الدّفاع عن السنّة، والذبّ عنها، والكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً؛ فهم حماة السنّة بحقّ، وحرّاسها بصدق، وهم أهل العلم بالحديث رواية ودراية، وهم أهل الجرح والتعديل، وهم الذين علّموا من بعدهم تعظيم السنّة والدّفاع عنها، وتقديمها على الأهواء والآراء، ورسّمو المنهج الصّحيح لمعرفة الضّعيف من الصّحيح، فنقدتهم قائمٌ على أسس وضوابط علم الحديث رواية ودراية.

وأما هؤلاء الكتاب المعاصرين - وممن يُسمّون أنفسهم بالتنويريين - فلهم مآرب فاسدة ومقاصد كاسدة، لا تخفى على اللبيب الفطن، من هدم السنّة، ودعوة للتمرد والانحلال، ومحبة للسّفور والتبرّج والانفلات، وانحزام أمام حضارات الكفّار الزائفة، ومحبة لتقليدهم وتقديسهم. فلذلك لا يفتوّون من إسقاط كلّ حديثٍ يقف في وجوههم، ولا يستحون من ردّ كلّ حديثٍ مخالفٍ لأهوائهم.

فإنّ وافق أهواءهم صاحوا به وأعلنوه، وتحمّلوا به وأشهروه، كحال إخوانهم وأسلافهم ممن قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النور: ٤٨-٥٠].

فلا يصح - شرعاً ولا عقلاً - إلحاق هؤلاء العابثين والجاهلين بأولئك الأئمة الأعلام الناصحين إلا إذا صحَّ قول من قال: ﴿إِنَّمَا الْمَيْعُ مِثْلُ الرَّبْوِ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْمَيْعَ وَحَرَّمَ الرَّبْوَ﴾. وبين يديك أخي القارئ بحثٌ متواضع عن حديثٍ ثابتٍ عن النبي ﷺ، يتعلق بألبسة النساء وزينتهنَّ، اتفق العلماء على صحَّته، والاحتجاج به، والاستنباط منه تحريم كل ما ورد ذمّه في هذا الحديث.

وتناولته أقلام المغرضين، ولاكنته ألسنُ الجاهلين، بالطعن والتكذيب، والردِّ والتَّحريف، بغير علمٍ ولا هدى ولا كتابٍ منير.

كتبته حمايةً للسنة من أيدي العابثين، وتثبيتاً لأهل الحق من شبهات الملبَّسين.

● وقسمت هذا البحث المتواضع إلى مباحث:

- المقدمة.
- المبحث الأول: نصُّ الحديث وتخرجه.
- المبحث الثاني: أقوال العلماء في الحديث واحتجاجهم به.
- المبحث الثالث: منهج الشيخين البخاري ومسلم في الصحيحين.
- المبحث الرابع: الكلام في سهيل بن أبي صالح.
- المبحث الخامس: الشبهات المثارة حول الحديث، والجواب عنها.
- الخاتمة.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يتقبله مني، وأن ينفع به المسلمين والمسلمات، وأن يردَّ كيد المتطاولين على السنة والطَّاعنين فيها في نحورهم، ويحفظ المسلمين والمسلمات من شرورهم، إنه سميع الدعاء.

وكتبه/

عبدالله بن صالح العنزي

ليلة الخميس ٢٥/١١/١٤٤٤ هـ

في الرياض

المبحث الأول:

نص الحديث وتفريجه:

• أولاً: نص الحديث:

قال الإمام مسلم في صحيحه (٢١٢٨):

حدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « صنفان من أهل النار لم أرهما: قومٌ معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإنَّ ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا ».

• ثانياً: تخرج الحديث:

هذا الحديث مشهورٌ عن سهيل بن أبي صالح، وله عنه طرق:

أخرجه مسلم (٢١٢٨)، وأبو عوانة في المستخرج (١١٠/١٧)، وابن حبان (٧٤٦١)، والبيهقي في الكبرى (٢١٩/٤)، وفي شعب الإيمان (٧٤١٥) من طرقٍ: عن جرير بن عبد الحميد.

وأحمد (٣٥٥/٢)، (٤٤٠/٢)، وأبو يعلى (٦٦٩٠)، وأبو عوانة في المستخرج (١١٠/١٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩٧٢) من طرق: عن شريك القاضي.

وأبو عوانة في المستخرج (١١٠/١٧)، والطبراني في الأوسط (١٨١١)، (٥٨٥٤) من طرق: عن زهير بن معاوية، عن زياد بن خيثمة.

وابن عبد البر في الاستذكار (٣٠٧/٨) من طريق: إسحاق بن راهويه.

والرامهرمزي في الأمثال (ص ١٤٩) من طريق: هدبة بن المنهال.

خمسهم (جرير، وشريك، وزياد، وإسحاق، وهدبة) عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله.

المبحث الثاني:

أقوال العلماء في الحديث

واحتجاجهم به:

اعتنى العلماء - على اختلاف زمانهم وبلدانهم ومذاهبهم - بهذا الحديث؛ تصحيحًا واحتجاجًا واستشهادًا به واستنباطًا منه، قرنًا بعد قرن دون نكير من واحد منهم.

• أولاً: من صحَّح الحديث:

صحَّح الحديث جماعة من أئمة الحديث:

١. صحَّحه الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ)، وذلك بإخراجه الحديث في صحيحه. وهو أحد الصَّحَّاحين اللذين أجمعت الأمة على صحَّة أحاديثهما وتلقِّيها بالقبول إلا أحاديث يسيرة تتبعها وانتقدها بعض الحفَّاظ على الصَّحَّاحين أو أحدهما، وكان له رأي في بعض أسانيدها أو متونها، مما يدخل في حيِّز الاجتهاد بين علماء الحديث. وليس حديث أبي هريرة هذا مما انتقده أحد العلماء على مسلم - قديمًا ولا حديثًا - فثبتت صحَّته بالإجماع، والله الحمد.
٢. وصحَّحه الإمام أبو عوانة (ت ٣١٦هـ) في "المستخرج على مسلم" (١٠٤/١٧)، بإخراج الحديث في مستخرجه الذي يخرج أحاديث مسلم، ويعده العلماء صحيحًا بهذا الاعتبار، ولذلك يسمونه: "صحيح أبي عوانة".
٣. وصحَّحه ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، وذلك بإخراجه الحديث في "صحيحه" (٥٠٠/١٦). ولما ذكر في "المجروحين" حديثًا آخر: عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة، قال - عقبه -: "هذا خبرٌ بهذا اللفظ باطل، وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (اثنان من أمي لم أرهما: رجال بأيديهم سياط مثل أذنان البقر، ونساء كاسيات عاريات)".^(١) أي أن المحفوظ عنده: ما رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة .. وذكره.
٤. وقال الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): "وهو محفوظ عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة

(١) المجروحين (١/١٧٧).

من غير رواية مسلم بن أبي مرزوم.^(١)

وقال أيضًا - عن هذا الحديث وحديث آخر-: "وهما مرفوعان من غير رواية مالك من وجوه صحاح كلها".^(٢)

٥. وقال الحافظ البغوي (ت ٥١٦هـ) - عقب الحديث-: "هذا حديث صحيح".^(٣)

٦. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (صنفان من أهل النار من أمي لم أرهما بعد: نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، على رؤوسهن مثل أسنمة البخت، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، ورجالٌ معهم سياط مثل أذنان البقر يضربون بها عباد الله).

ومن زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح بما فيه من الوعيد الشديد = فإنه جاهلٌ ضالٌّ عن الشرع، يستحق العقوبة التي تردعه وأمثاله من الجهال الذين يعترضون على الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ".^(٤)

٧. وقال الحافظ ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ): "وهذا نحو الحديث الصحيح من طريق أبي هريرة مرفوعاً: (صنفان من أهل النار لم أرهما: قومٌ معهم سياط كأذنان البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا)، أخرجه مسلم".^(٥)

٨. وصححه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في القول المسدّد (ص ٣١).

٩. ورمز له الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) بالصحة في "الجامع الصغير" رقم: (٤٠٤٥).

١٠. وصححه الشيخ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) في تحقيق المسند (٣٨٢/٨)، ونقل

تصحيح مسلم والسيوطي له.

١١. وصححه الشيخ الألباني (ت ١٤٢٠هـ) في السلسلة الصحيحة (١٣٢٦)، وغاية

(١) الاستذكار (٣٠٧/٨).

(٢) التمهيد (١٩٢/١٣).

(٣) شرح السنة (٢٧١/١٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٦٤٦/١).

(٥) التوضيح شرح الجامع الصحيح (٦٠٠/٣).

المرام (٨٥)، وصحيح الجامع (٣٧٩٩).

١٢. وقال الشيخ عبدالعزيز ابن باز (ت ١٤٢٠هـ): "هذا حديثٌ صحيحٌ، رواه مسلم في صحيحه".^(١)

فهذه كلمة أئمة الحديث وعلمائه متفقة على صحّة الحديث قولاً واحداً، ولم يضعفه أحد منهم، ولم يطعن فيه بحرف واحدٍ، وهم ممن يكون عليهم المعوّل في علم الحديث، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها.

ولم يطعن فيه أحدٌ من أهل العلم بكلمة واحدةٍ، ومن ادّعى ذلك فليأت ببرهانه إن كان من الصادقين.

• ثانياً: من ترجم عليه:

ترجم على هذا الحديث جماعة من أئمة الحديث، ذاكرين بهذه التراجم بعض الأحكام المستفادة من الحديث:

١. ترجم عليه الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) في الموطأ (٢/٩١٣ - رواية الليثي) بقوله: (باب: ما يكره للنساء لبسه من الثياب).

٢. وترجم عليه الحافظ أبو عوانة الاسفراييني (ت ٣١٦هـ) في المستخرج على مسلم (١٧/١٠٤) بقوله: (باب: التّشديد في المرأة تلبس الثّياب التي تصفها ولا تسترها، وحظر لبسها، وحظر لبس أهل الزهد يريد به الناس).

٣. وترجم عليه الحافظ ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) في صحيحه (١٦/٥٠٠): (ذكر نفي دخول اللجنة عن أقوام بأعيانهم من أجل أعمال ارتكبوها).

٤. وترجم عليه الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتبه محتجاً به بتراجم عديدة:

- فترجم عليه في السنن الكبير (٢/٣٣٠): (باب: الترغيب في أن تكثف ثيابها أو تجعل تحت درعها ثوبا إن خشيت أن يصفها درعها).

- وترجم عليه في "الآداب" (ص ٢٤١) بقوله: (باب: ما تبدي المرأة من زينتها عند الحاجة إلى النظر إليها وما لا تبدي).

(١) فتاوى الشيخ ابن باز (٦/٣٥٥).

- وترجم عليه في "شعب الإيمان" (٢١٧/١٠) بقوله: (فصل: في حجاب النساء والتغليظ في سترهن).

٥. وترجم عليه الحافظ البغوي (ت ٥١٦هـ) في شرح السنّة (٢٧٠/١٠) بقوله: (باب: وعيد من يعذب الناس).

٦. وترجم عليه الحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ) في الترغيب والترهيب (٦٩/٣) بقوله: (باب: الترهب من لبس النساء الرقيق من الثياب التي تصف البشرة).

٧. وترجم عليه الحافظ النووي (ت ٦٧٦هـ) في رياض الصالحين (ص ٤٥٨) بقوله: (باب تحريم تشبه الرجال بالنساء وتشبه النساء بالرجال في لباس وحركة وغير ذلك).

• ثالثاً: من احتجّ به شارحاً له ومستنبطاً منه الأحكام الفقهية:

هذا الحديث احتجّ به أهل العلم على ما ورد فيه من أحكام، كحُرمة ظلم الناس وضربهم بغير حق، وحرمة التبرج والسّفور للنساء، والتغليظ في ذلك.

واعتنى بشرحه شراح الحديث، ولم يطعن فيه أحدٌ منهم على تتابعهم وكثرتهم قرناً بعد قرن. ١. قال الحافظ ابن عبد البر المالكيّ (ت ٤٦٣هـ): "المعنى في هذين الحديثين سواء، فكل ثوب يصف ولا يستر، فلا يجوز لباسه بحالٍ، إلا مع ثوبٍ يستر ولا يصف، فإن المكتسبية به عارية".^(١)

وقال أيضاً: "وأما معنى قوله: (كاسياتٌ عاريات) فإنه أراد اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ولا يستر، فهنّ كاسياتٌ بالاسم، عاريات في الحقيقة، مائلاتٌ عن الحقّ، مميلاتٌ لأزواجهن عنه".^(٢)

٢. وأفاض في شرحه: شُرّاح صحيح مسلم، محتجّين به، مستنبطين منه الأحكام، ومنهم:

- أبو عبدالله المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ).^(٣)

- والقاضي عياض المالكي (ت ٥٤٤هـ).^(٤)

(١) الاستذكار (٣٠٧/٨).

(٢) التمهيد (٢٠٤/١٣).

(٣) المعلم بفوائد مسلم (٣٦١/٣).

(٤) إكمال المعلم (٦٥٩/٦)، (٣٨٦/٨).

- وأبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ).^(١)
٣. وقال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ) - شارحًا الحديث - : " وفي قوله: (كاسيات عاريات) ثلاثة أوجه:
- أحدها: أنهن يلبسن ثيابًا رفاقًا تصف ما تحتها، فهنّ كاسياتٌ في الظاهر، عاريات في المعنى.
- والثاني: أنهنّ يكشفن بعض أجسامهنّ، فهنّ عاريات، أي بعضهنّ منكشف.
- والثالث: كاسيات من نعم الله عز وجل، عارياتٌ من الشُّكر.
- وفي قوله: (مائلات مميلات) أربعة أقوال:
- أحدها: أن المعنى واحد، كما يقال: جادّ مجدّ.
- والثاني: مائلات إلى الشر، مميلات للرجال إلى الإفتتان بهن.
- والثالث: مائلات زائغات عن طاعة الله، مميلات: أي معلّّات غيرهن الدخول في مثل فعلهن.
- والرابع: مائلات: أي متبختراتٌ في مشيتهنّ، مميلات أعطافهنّ وأكتافهنّ.
- قوله: (رؤوسهن كأسنمة البخت) فيه قولان:
- أحدهما: أنهن يعظمن رؤوسهنّ بما يصلنه من الشعر وبالخمر عليهنّ، فيشبه أسنمة البخت في ارتفاعها.
- والثاني: أنهنّ يطمحن إلى الرجال ولا يعضضن، ولا ينكسن رؤوسهنّ.
- وقوله: (لم أرهما) أي سيكون بعدي".^(٢) انتهى.
٤. وقال الحافظ أبو زكريا النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ): "هذا الحديث من معجزات النبوة، فقد وقع هذان الصّنفان، وهما موجودان، وفيه ذمّ هذين الصنفين .. ثم ذكر شرح الحديث".^(٣)

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١٤/١١٠).

(٢) كشف المشكل من أحاديث الصحيحين (٣/٥٦٨).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١٤/١١٠).

٥. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): ((وكلّ ما كان أستر لها وأصون كان أصلح لها، ولهذا كان لباسها المشروع لباساً يسترها، ولعن من يلبس لباس الرجال. وقال لأُم سلمة في عصابتها: (لية لا ليتين)، رواه أبو داود وغيره. وقال في الحديث الصحيح: (صنفان من أهل النار من أمّتي لم أرهما بعد: نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات على رؤوسهن مثل أسنمة البخت، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها .. الحديث)^(١).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً (ت ٧٢٨هـ): عن لبس النساء هذه العمام التي على رؤوسهن: هل هي حرام؟ أو مكروه؟ وما العمام التي تستحب للنساء؟ وهل يجوز لهن لبس الخف؟

فأجاب: "الحمد لله وحده، هذه العمام التي تلبسها النساء حرامٌ بلا ريب، ففي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: " صنفان من أهل النار .. وذكر الحديث"^(٢).

٦. وقال الشيخ علي ملاّ القاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ): " (وعنه): أي: عن أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: صنفان): صنفان (من أهل النار) صفة، (لم أرهما) خبر، وفي رواية: (لم أرهما بعد)، المراد أنه ﷺ لم يرهما في عصره؛ لطهارة ذلك العصر، بل حدثاً بعده"^(٣).

٧. وكذلك قال المناوي الحنفي بنحوه.^(٤)

٨. وقال العلامة الصنعاني (ت ١١٨٢هـ): "أي قد أخبره الله عنهما قبل وجودهما، مع أنّ غيرهما من الأصناف كالمرجئة والقدرية لم يكونوا قد وجدوا في عصره، ولا رأهما، فتخصيص هذا من أعلام^(٥) بفضاعة شأنهما، وإنهما لم يكونا في الأولين"^(٦).

(١) مجموع الفتاوى (١٢٩/٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥٥/٢٢).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٣٠٢/٦).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٠٨/٤).

(٥) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: (الإعلام)، أو يكون فيه سقط: (أعلام النبوة).

(٦) التنوير شرح الجامع الصغير (٦١٠/٦).

٩. وقال العلامة الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): "والحديث ساقه المصنّف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدنها، وهو أحد التفاسير كما تقدّم.

والإخبار بأنّ من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجد ريح الجنة مع أنّ ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام = وعيدٌ شديدٌ يدلُّ على تحريم ما اشتمل عليه الحديث من صفات هذين الصنفين".^(١)

٨. وقال العلامة الألباني (ت ١٤٢٠هـ): "ولا يجوز أن تكون ثيابها - خمارًا كان أو جوربًا أو غير ذلك - سخيًّا أو شفافًا يحكي ما تحته ويصفه، لقوله ﷺ: (سيكون في آخر أمّتي نساء كاسيات عاريات على رؤوسهن كأسنمة البخت العنوهن فإنهن ملعونات).

زاد في حديثٍ آخر: (لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا)، الحديث الأول رواه الطبراني في الصغير عن ابن عمرو بإسنادٍ حسن، والآخر عند مسلم وغيره عن أبي هريرة".^(٢)

٩. وأفاض الشيخ ابن باز رحمه الله (ت ١٤٢٠هـ) بشرح الحديث، ومما قال فيه: "وأما قوله ﷺ: (نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات): فقد فسّر ذلك أهل العلم بأن معنى (كاسيات) يعني من نعم الله (عاريات) يعني من شكرها، لم يثمن بطاعة الله، ولم يترك المعاصي والسيئات مع إنعام الله عليهن بالمال وغيره.

وفسّر الحديث أيضًا بمعنى آخر: وهو أنّ كاسيات كسوة لا تسترهن، إمّا لرقبتها أو لقصورها، فلا يحصل بها المقصود، ولهذا قال: (عاريات)، لأن الكسوة التي عليهن لم تستر عوراتهن. (مائلات) يعني عن العفة والاستقامة، أي عندهنّ معاصٍ وسيئات كاللائي يتعاطين الفاحشة، أو يقصرن في أداء الفرائض، من الصلوات وغيرها. (مميلات) يعني: مميلات لغيرهنّ، أي يدعين إلى الشرّ والفساد، فهنّ بأفعالهنّ وأقوالهنّ يملن غيرهن إلى الفساد والمعاصي، ويتعاطين الفواحش؛ لعدم إيمانهنّ، أو لضعفه وقتله. والمقصود من هذا الحديث الصحيح: هو التحذير من الظلم، وأنواع الفساد من الرجال والنساء... إلخ كلامه في شرح الحديث".^(٣)

(١) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (١٣٧/٢).

(٢) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (٣١٧/١).

(٣) مجموع فتاوى ابن باز (٣٥٦/٦).

فهذه أمثلة ونماذج يسيرة من كلام علماء المسلمين - قديماً وحديثاً - ممن شرحوا الحديث، واحتجوا به على تحريم التبرج والسفور، ولبس الملابس الفاتنة وغير الساترة، ولم يطعن فيه أحدٌ منهم بكلمة واحدة على اختلاف زمانهم ومكانهم ومذاهبهم الفقهيّة - والله الحمد والمنّة - .

• رابعاً: من عدّ هذا الحديث من دلائل النبوة:

عدّ جماعة من العلماء هذا الحديث من دلائل نبوة النبي ﷺ، لأنه أخبر عن أمرٍ غيبي، يقع في مستقبل الزمان، فوق الأمر كما أخبر عنه النبي ﷺ، فهو من دلائل نبوته، وبراهين رسالته. ولذلك ضمّنه العلماء كتبهم المصنّفة في دلائل النبوة.

ودونك جملة من أقوالهم:

١. قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ): ((الفصل السادس والعشرون: ما أخبر به النبي ﷺ من الغيوب، فتحقّق ذلك على ما أخبر به في حياته وبعد موته، كالإخبار عن نمو أمره، وافتتاح الأمصار والبلدان الممصرة، كالكوفة والبصرة وبغداد على أمته، والفتن الكائنة بعده، وردّة جماعة ممن شاهده وراه عليه السلام، وإخباره بعدد الخلفاء ومدتهم والملوك العضوض بعدهم)) .

ثم أسند جملة من الأحاديث ومنها حديث أبي هريرة: (صنفان من أهل النار .. الحديث). وقال -عقب الحديث-: "النساء المذكورات في هذا الحديث: قيل: إنهنّ المغنيات يتعمّن بركات كبار على رؤوسهن ثم يتجلبن فوقهن".^(١)

٢. وقال الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ): (باب: ما جاء في إخباره بقوم في أيديهم مثل أذنان البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، فكان كما أخبر).

ثم أسند حديثين في هذه الترجمة عن أبي هريرة:

أحدهما: حديث عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال: سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: "يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قوماً في أيديهم مثل أذنان البقر، يغدون في غضب الله، ويروحون في سخطه".

(١) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص ٥٤٧).

والثاني: حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: صنفان من أهل النار .. الحديث".^(١) انتهى.

٣. وقال قوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ): ((فصل: في ذكر أخبار من الغيوب أخبر رسول الله ﷺ عن كونها بعد وفاته، فكانت على ما أخبر به ﷺ)) . ثم ذكر جملة من الأحاديث، ومنها حديث أبي هريرة: (صنفان من أهل النار .. الحديث).^(٢)

٤. وقال الحافظ النووي (ت ٦٧٦هـ) - في شرح الحديث - : "هذا الحديث من معجزات النبوة، فقد وقع هذان الصنفان، وهما موجودان".^(٣)

٥. وعدّد شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) جملةً مستكثرةً من دلائل النبوة في آخر كتابه في ردّه على النَّصاري، فكان مما ذكره منها، قال: ((وفي صحيح مسلم: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا".

وهؤلاء ظهوروا بعده بمدة طويلة، وظهر النسوة بعد ذلك بسنين كثيرة، وعلى رؤوسهنّ عمام كأسنمة الجمال البخاتي، يسمّون العمامة سنام الجمل".^(٤) انتهى.

٦. وقال الشيخ مقبل الوداعي (ت ١٤٢٢هـ) - في تراجم دلائل النبوة - : (أحاديث متفرقة في أمور مستقبلية)، وذكر هذا الحديث منها.^(٥)

فهؤلاء جماعة من أهل العلم - قديماً وحديثاً - عدّوا هذا الحديث من دلائل نبوة النبي ﷺ محتجّين به، مصدّقين به، لأنه وقع ما أخبر عن النبي ﷺ من الصنفين اللذين لم يرهما كما أخبر به ﷺ.

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٥٣٢/٦).

(٢) دلائل النبوة لقوام السنة الأصبهاني (ص ٢٢٣).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١١٠/١٤).

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣٨١/٦). وقد أفرد الدكتور حمدان الحمدان هذا الجزء من كتاب: "الجواب الصحيح"، بكتاب سماه: (دلائل النبوة)، لأهميته البالغة، وأفرده بالطبع.

(٥) الصحيح المسند من دلائل النبوة (ص ٤١٩).

فتبين لك - أخي المسلم وأختي المسلمة - : أنَّ صحَّةَ هذا الحديث محلُّ إجماع، والاحتجاج به هو سبيل الاتِّباع، والطعن فيه سبيل أهل الابتداع، ليس لهم سلفٌ بذلك. بل هو من محدثات هذا العصر، ومن كيد أهل الأهواء والمكر، ليتوصَّلوا بالطعن فيه إلى تحقيق مآربهم، وإرضاء نزواتهم، والتبعية العمياء للغرب وأذنانهم.

وكلُّ من طعن في هذا الحديث - من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة - من الجهال والأغرار والمتعلمين وأنصاف المتعلِّمين وأمثالهم فطالبه بذكر سلفه في الطَّعن في هذا الحديث، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً !!

فإن زعموا - كذبًا وزورًا - أنَّ الحافظ ابن الجوزي رحمه الله (ت ٥٩٧هـ) ذكره في الموضوعات! فكذبهم وادفع قولهم بيمينك الصَّادقة البارة بأنَّ ابن الجوزي بريء من النسبة إليهم، ولم يخطر في باله ما يكيدون به أهل الإسلام والسنة من تضييف الأحاديث الصَّحيحة، بالهوى والجهل، وأنه لم يطعن في حديث سهيل هذا البتة، بل شرَّحه وحقَّق معناه - كما سبق شرَّحه كاملاً - ولن تحنث في يمينك البارة - بإذن الله - .

والحقُّ أنَّ ابن الجوزي رحمه الله طعن في حديثٍ آخر عن أبي هريرة، ليس هو هذا الحديث الذي رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وليس فيه أصلاً ذكر صنف النساء الكاسيات العاريات - وهو القدر الذي أفضَّ مضاجعهم من الحديث - ولولا هذا القدر من الحديث لما تعرضوا له بالطعن والرَّد، ولا رفعوا به رأسًا، وسيأتي نصُّ الحديث وتحقيق القول فيه في مبحث الشبهات والجواب عنها - .

المبحث الثالث:

منهج الشيخين البخاري ومسلم

في الصحيحين:

اتفق العلماء على أن أصحَّ الكتب - بعد كتاب الله تعالى - هما الصَّحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم.

وهذا لا يكابر فيه إلا جاهل أو معاندٌ بعد وجود الصَّحيحين.

وأما قبل وجودهما فنُقِل عن الإمام الشافعي قوله: "ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك".

• ويتمثل منهج الشيخين في أمور:

أولاً: إخراج حديث الرواة المقبولين في الرواية، من ثقاتٍ وصدوقين، وردَّ أحاديث الضعفاء والساقطين والمتروكين وأمثالهم.

ثانياً: الانتقاء من مرويات الرواة.

والمراد: انتقاء مرويات هؤلاء الرواة المقبولين، فيخرجان ما تحققوا أنه ضبطه الراوي المقبول وحفظه، ويردَّان ما أخطأ فيه.

فلا يخرجان جميع أحاديث الثقة، لأنه قد يخطئ أحياناً، ولا يرَدَّان جميع أحاديث المتكلم في حفظه، لأنه قد يضبط بعض الأحاديث ويحفظها، وإنما ينتقيان من مرويات كل راوٍ ما علما وتحققا أنه حفظه وضبطه ولم يخطئ فيه، ويتجنبان ما أخطأ فيه الراوي في إسناده أو متنه.

ويُعرف ذلك: باعتبار روايات الراوي، ومقارنتها برواية غيره من الرواة الثقات، ومدى موافقتهم أو مخالفتهم في الحديث إسناداً ومتناً، فحينئذٍ يتبين من حفظ وضبط، ومن أخطأ وغلط، ولذلك قد يرَدَّان حديث الثقة، لكونه أخطأ فيه إسناداً أو متناً، وقد يخرجان رواية راوٍ متكلم في حفظه وضبطه؛ لأنه تابع الثقات ولم يخالفهم، فيخرجان حديثه على سبيل المتابعة والاستشهاد.

وبمعرفة هذا المنهج للشيخين تزول إشكالات كثيرة يوردها بعض الناس على بعض أحاديث الصَّحيحين.

• ومن شواهد ذلك:

أولاً: أنّ الإمام مسلم نفسه أجاب بهذا الجواب على اعتراض وإنكار شيخه أبي زرعة الرازي عليه بإخراجه حديث رجالٍ متكلمٍ فيهم، وإدخال حديثهم في كتابه الصحيح. وملتخص الحكاية: أنه جاء رجلٌ بكتاب الصحيح لمسلم، فأعطاه أبو زرعة، فجعل أبو زرعة ينظر فيه، فإذا فيه حديث أسباط بن نصر، وحديث قطن بن نسير، وحديث أحمد بن عيسى المصري، فأنكر أبو زرعة إخراج أحاديث هؤلاء في الصحيح، وترك محمد بن عجلان ونظرائه.

قال البردعي: "فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرتُ لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب: عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. فقال لي مسلم: "إنما قلتُ: صحيح، وإنما أدخلتُ من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات".^(١)

ثانياً: قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استحضرت الرواية عن سويد بن سعيد في الصحيح؟

فقال: "ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟".^(٢)
قال العراقي: "وإنما روى عنه مسلم؛ لطلب العلوّ مما صحَّ عنده بنزول، ولم يخرج عنه ما انفرد به .. ثم ذكر هذه الحكاية.

ثم قال: "وذلك أنّ مسلماً لم يرو عن أحدٍ ممن سمع من حفص بن ميسرة في الصحيح إلا عن سويد بن سعيد فقط، وقد روى في الصحيح عن واحد، عن ابن وهب، عن حفص، والله أعلم".^(٣)

(١) انظر: سؤالات البردعي لأبي زرعة الرازي (٦٧٥/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤١٨/١١)، تهذيب التهذيب (٢٧٥/٤).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٤٣/١).

ثالثاً: قال أبو عبدالله الحاكم - في ترجمة سهيل بن أبي صالح - : "وشبخنا مسلم قد جهد في إخراجها، وقرنه في أكثر رواياته بحافظٍ لا يدافع حفظه، فسلم بذلك من قول من نسبه إلى سوء الحفظ".^(١)

رابعاً: ذكر الحافظ ابن الصّلاح: أنّ هناك من عاب على مسلم روايته في صحيحه عن جماعةٍ من الضعفاء أو المتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح.

وأجاب: بأنّ ذلك لأسبابٍ - لا معاب عليه معها - :

- أحدها: أنّ ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده.

- الثاني: أنّ ذلك واقع في المتابعات والشواهد لا في الأصول، فيذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسنادٍ أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدّمه.

- الثالث: أنّ يكون ضعف الضعيف الذي اعتدّ به طراً عليه بعد أخذه عنه، باختلاطٍ حدث عليه، غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته، كابن أخي عبدالله بن وهب، اختلط بعد خروج مسلم من مصر.

- الرابع: أنّ يعلو بالضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكثفياً بمعرفة أهل الشأن ذلك.^(٢)

خامساً: انتقد ابن القطّان الفاسي على مسلمٍ إخراج حديث مطر الوراق في صحيحه.

فتعقّبهُ الإمام ابن القيم رحمه الله، فقال - ردّاً عليه - : "ولا عيب على مسلمٍ في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضّرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه.

فغلط في هذا المقام: من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعّف جميع حديث سيء الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم

(١) المدخل إلى الصحيح (٤/١١١).

(٢) انظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصّلاح (ص ٩٦-٩٧).

وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشَّان، والله المستعان".^(١) انتهى.

وكذلك أجاب ابن القيم أيضًا عن إخراج الإمام مسلم لسعد بن سعيد الأنصاري -
حديث صيام ستِّ من شوال - فقال: "لكن مسلمًا إنما احتجَّ بحديثه؛ لأنه ظهر له أنه لم
يخطئ فيه بقرائن ومتابعات ولشواهد دلَّته على ذلك، وإن كان قد عُرف خطؤه في غيره.
فكون الرجل يخطئ في شيء لا يمنع الاحتجاج به فيما ظهر أنه لم يخطئ فيه.
وهكذا حُكم كثير من الأحاديث التي خرَّجها، وفي إسنادها من تكلم فيه من جهة
حفظه، فإنهما لم يخرجاها إلا وقد وجدا لها متابعًا".^(٢)

(١) زاد المعاد (١/٣٥٣).

(٢) تهذيب السنن (١/٤٨٢).

المبحث الرابع:

الكلام في سهيل بن أبي صالح

الكلام عليه من أوجه:

• أولاً: التعريف بسهيل بن أبي صالح وبيان حاله:

هو أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان المدني. والده أبو صالح ذكوان من كبار أصحاب أبي هريرة الثقات الحفاظ، وسهيل من مشاهير الرواة عن أبيه.

وهو ثقة، روى عنه كبار الأئمة: كالسُّفْيَانين، والحَمَّادين، وشعبة، ومالك بن أنس، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، ووهيب بن خالد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، واحتجَّ به مسلم كثيراً في "صحيحه".

ووثقه جمهور الأئمة، وأثنوا عليه:

- قال ابن عيينة: "كنا نعد سهيلاً ثبّتاً في الحديث".
- وقال أحمد: "ما أصلح حديثه"، وقدمه على محمد بن عمرو بن علقمة.
- ووثقه ابن معين - في رواية الدوري - فقال: "أبو صالح السَّمَّان كان له ثلاثة بنين: سهيل بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح، كلهم ثقة".
- وقال النسائي: "ليس به بأس".
- وقال أبو عبد الله الحاكم - في باب من عيب على مسلم إخراج حديثه -: "سهيل بن أبي صالح: أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية له في الشواهد والأصول، إلا أن الغالب على إخراج حديثه في الشواهد. وسهيل رحمه الله قد روى عنه مالك الإمام الحكم في شيوخه من أهل المدينة الناقد لهم".
- وقدمه الإمام أحمد على محمد بن عمرو بن علقمة، وأنكر رأي شيخه يحيى القطان تقديم محمد بن عمرو عليه، قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل، عن سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عمرو، فقال: قال يحيى (أي القطان): "كان محمد أحبَّ إلينا، وما صنع شيئاً، الناس سهيل عندهم ليس مثل محمد"، قلت: سهيل عندهم أثبت؟ قال: "نعم".

- وقال ابن عدي: "وروى عنه الأئمة: مثل الثوري، وشعبة ومالك وغيرهم من الأئمة. وحديث سهيل عن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل .. وهذا يدل على تمييز الرجل وتمييز بين ما سمع من أبيه، ليس بينه وبين أبيه أحد، وبين ما سمع من سمي والأعمش وغيرهما من الأئمة، وسهيل عندي مقبول الأخبار، ثبت لا بأس به".^(١)

وأما توجه جرح من جرحه من الأئمة:

فقد حصلت له علة في آخر عمره، أصابته بتغير ونسيان، فصار في حديثه بعض الوهم. فقد ذكر علي بن المديني: "أنه مات أخ له، فوجد عليه، فنسي كثيراً من الحديث". وقال الذهبي: "وقد كان اعتلّ بعلة، فنسي بعض حديثه"، وقال أيضاً: "وكان من كبار الحفاظ، لكنّه مرض مرضة غيّرت من حفظه". ولأجل ذلك؛ قرنه ابن معين - مرّة - بالعلاء بن عبدالرحمن، وقال عنهما: "حديثهما قريب من السواء، ليس حديثهما بحجة"؛ لأجل ما أصابه من تغير وبعض الوهم، مع أنه وثقه في رواية الدوري.

ولخص ابن حجر حاله بقوله: "صدوق، تغير حفظه بأخرة". ولعل الراجح: أنه أرفع رتبة، فهو ثقة، لتوثيق جمهور الأئمة له، واحتجاج الإمام مسلم به في صحيحه، وأما التغير والوهم فهو مما طرأ عليه بأخرة، كحال أمثاله من الثقات الذين لهم أوهام بما طرأ عليهم من تغير، لم تنزلهم عن درجة الثقة، كسعيد بن أبي عروبة وأمثاله من رجال الشيخين، والله أعلم.

• ثانياً: موقف الشيخين من حديث سهيل:

■ أمّا موقف البخاري:

فأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً مقروناً بيحيى بن سعيد الأنصاري، في (باب: فضل الصّوم في سبيل الله)، برقم: (٢٨٤٠).

قال الحافظ ابن حجر: "له في البخاري حديث واحد، في الجهاد، مقرون بيحيى بن سعيد

(١) انظر الأقوال في: الجرح والتعديل (٢٤٦/٤)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٨٢/٣)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٣١٦/٤)، الكامل (٨٤/٦)، المدخل إلى الصحيح (١١١/٤)، ميزان الاعتدال (٢٤٣/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٥٩/٥)، تهذيب الكمال (٢٢٣/١٢)، الكاشف (٢١٨٣)، تقريب التهذيب (٢٦٧٥).

الأنصاري، كلاهما عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد، وذكر له حديثين آخرين متابعة في الدعوات، واحتجَّ به الباقر^(١).

ولم يوافقته على هذا الصنيع: بعض الحفاظ - كالنسائي والدارقطني - وأنكرا عدم إخرجه حديث سهيل في الصحيح مع إخرجه عمَّن دونه في الإتيان والحفظ والضبط:
١. قال السلمي: وسألتُ الدارقطني: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟

فقال: "لا أعرف له فيه عذراً؛ فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - إذا مرَّ بحديثٍ لسهيل - قال: "سهيلٌ والله خيرٌ من أبي اليمان، ويحيى بن بكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن".^(٢)

٢. وقال الحاكم: قلت لأبي الحسن الدارقطني: احتجَّ أبو عبد الرحمن النسائي بسهيل بن أبي صالح؟

فقال: "إي والله، حدثني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل قال: سمعت أبا بكر محمد بن موسى بن المأمون الهاشمي يقول: سمعتُ رجلاً يسأل أبا عبد الرحمن (أي النسائي): ما عندك من سهيل بن أبي صالح؟ فقال له: "سهيل بن أبي صالح خيرٌ من فليح بن سليمان، وسهيل بن أبي صالح خيرٌ من أبي اليمان، وسهيل بن أبي صالح خيرٌ من ابن بكير، وسهيل بن أبي صالح خيرٌ من إسماعيل بن أبي أويس، وسهيلٌ خيرٌ من حبيب المعلم، وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو".^(٣)

أي أن البخاري أخرج هؤلاء في الصحيح، وهم دون سهيل بن أبي صالح، والله أعلم.

■ وأما موقف الإمام مسلم:

١. فقد احتجَّ الإمام مسلم في "صحيحه" بحديث سهيل بن أبي صالح، وأكثر من الرواية له، وخصوصاً في حديثه عن أبيه، وكثيرٌ منها في المتابعات والشواهد.

(١) هدي الساري (ص ٤٠٨).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (١٥٨).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٦٧).

٢. وله أفرادٌ عن أبيه، أخرج بعضها الإمام مسلم.^(١)

٣. ينتقي الإمام مسلم من أحاديث سهيل ما تحقّق عنده أنه من صحيح حديثه، وليس مما حصل له فيه وهم، وتجنّب كلّ ما أخطأ فيه سهيل، وإذا اختلف أصحاب سهيل بن أبي صالح على وجهين أو أكثر أخرج مسلمٌ في صحيحه أصحَّ الطرق المحفوظة عن سهيل، وتجنّب ما عداها.

ومن شواهد ذلك:

أولاً: أنه في روايته عن أبيه: كان سهيلٌ يروي أحياناً عن أبيه بواسطة، فرمما اختلف أصحابه عنه، فمنهم من يذكر الوساطة، ومنهم من لا يذكرها، ويسلك الجادة، فيخرج مسلم الطريق المحفوظ بذكر الوساطة بينه وبين أبيه، ويترك ما سواه.

مثال ذلك: قال مسلم في صحيحه (٣٥): حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

فهذا الحديث رواه سهيلٌ عن أبيه بواسطة عبد الله بن دينار، ولم يسمعه سهيل من أبيه مباشرة، كما نصَّ على ذلك الأئمة^(٢)، وهذا يدلُّ على صدقه وحفظه، فأخرج مسلمٌ هذا الوجه عن سهيل، لأنه هو الوجه المحفوظ، وأعرض عمّا عداه من الأوجه الأخرى المروية عن سهيل.

ثانياً: إذا وهم سهيل في إسناد الحديث: فإن مسلماً لا يخرج حديثه الخطأ.

مثال ذلك: ما رواه سهيل بن أبي صالح: عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن

(١) قال الذهبي - في ترجمة سهيل-: "ومن غرائب سهيل عن أبيه عن أبي هريرة: حديث: (من قتل وزعماً في أول ضربة). انظر: سير أعلام النبلاء (٤٥٩/٥). والحديث أخرجه مسلم (٢٢٤٠).

(٢) قال مهنا الشامي: سألت أحمد، قلت: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "الإيمان بضع وستون باباً.. الحديث؟" فقال أحمد: "إنما هو: عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة". قلت: ممن الخطأ: من معمر أو من سهيل؟ قال: "لا أدري". المنتخب من علل الخلال (١٥٨).

وقال الدارقطني في العلل (١٩٦/٨) - عقب ذكر الاختلاف على سهيل-: "والصحيح: قول من قال: عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة".

سليم، عن جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين".^(١)

فهذا الحديث أخطأ فيه سهيل، كما نصّ على ذلك الأئمة^(٢)، وتفرد به عن عامر على هذا الوجه، فرواه من حديث جابر، وخالفه: سائر أصحاب عامر بن عبد الله بن الزبير الثقات الحفاظ، وهم أكثر من عشرة، فرووه من حديث أبي قتادة، وهو المحفوظ عن عامر بن عبد الله. ولم يخرج مسلم في "صحيحه" من طريق سهيل، لأنه أخطأ في إسناده، وإنما أخرجه في صحيحه (٧١٤) من طريق: مالك بن أنس، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقني، عن أبي قتادة به.

وأخرجه أيضاً: من وجه آخر عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة به.

وكذلك أخرجه البخاري (٤٤٤) من طريق: مالك بن أنس به.

وهو الوجه المحفوظ في الحديث.

فالشَّيْخَان لا يخرجان الوجه الخطأ من حديث الثقة ولو كان من كبار الأثبات الثقات،

ويخرجان الوجه المحفوظ في الحديث، والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (١١١)، وأبو يعلى (٨٩/٤)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٠٤/١٤)، وفي

"شرح معاني الآثار" (٣٧٠/١)، وابن المقرئ في المعجم (٧٨٠) من طرق: عن سهيل به.

(٢) قال علي بن المديني: "حديث سهيل خطأ".

وقال الترمذي - عقب حديث جابر ﷺ -: "وهذا حديث غير محفوظ، والصحيح: حديث أبي قتادة".

وقال أيضاً: "وحديث مالك وغيره فيه (عن أبي قتادة ﷺ) أصح".

وقال الدارقطني: "وهم في ذكره: جابراً ﷺ".

انظر: العلل الكبير للترمذي (٧٥)، وجامع الترمذي (٣١٦)، وعلل الدارقطني (١٤٥/٦).

المبحث الخامس:

الشبهات المثارة حول الحديث

والجواب عنها

بعد أن تفيأنا ظلال دراسة حديث النبي ﷺ: (صنفان من أهل النار .. إلخ)، ووقفنا على كلام العلماء الثقات الراسخين فيه، مَن صحَّحوه، وشرحوه، واحتجُّوا به، واستنبطوا منه، واستدلوا به ولم يطعنوا فيه، وردُّوا به ولم يردُّوه، قرناً بعد قرن إلى يومنا هذا، مجمعين متفقين دون تكبيرٍ، على اختلاف أزمانهم ومذاهبهم = ننتقل بعد ذلك - مضطربين كارهين - إلى أقوال خَلَفٍ خَلَفُوا هؤُلاءِ الأئمَّة الأعلام، أضاعوا ما أوجب الله عليهم من اتباع سبيل الأئمَّة الراسخين، وسلوك منهج العلماء الربانيين، من تعظيم السنَّة والذب عنها، والاحتجاج بها، والأمانة في التقل، والصدق في الحديث، والعدل في الحكم، واتبعوا شهواتهم الأمرة لهم بردَّ كل حديثٍ يخالف أهواءهم، وتحريف معنى كل آيةٍ لا تناسب عقولهم!

فكان لهم نصيبٌ من قول الله تعالى - عقب ذكر من أنعم الله عليهم من النبيين -: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا ۝٩١ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝٩٢﴾ [مريم: ٥٩-٦٠].

فكان أن جرَّدوا سيوفهم، وجمعوا كيدهم، ثم أتوا على حديثٍ صحيحٍ ثابتٍ عن النبي ﷺ، وسطوا عليه بالإنكار والردِّ والإبطال، ظناً منهم أنهم سيقضون عليه، ويرتاحون من استدلال خصومهم به.

لكن من رحمة الله وفضله: أنه لا يزال في الأئمَّة أولوا بقيَّة ينهون عن الفساد عن الأرض، ويذبُّون عن كتاب الله وسنَّة نبيه ﷺ، ويجرسونهما من هجمات المعتدين، وسطو الظالمين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وعبث العابثين، لا يضُرُّهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله تعالى وهم ظاهرون.

وقد حملت لنا وسائل التواصل الاجتماعيَّ شبهاتٍ أثارها قوم من الجهَّال على حديث أبي

هريرة: (صنفان من أهل النار) أجملها بما يلي:

١. أنّ هذا الحديث من أفراد مسلم.

٢. أنّ هذا الحديث تفرد به: سهيل بن أبي صالح.

٣. أنّ هذا الحديث رواه مالك في الموطأ موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه.

٤. أنّ الدارقطني رجح وقف الحديث.

٥. أنّ هذا الحديث من كلام الأخبار.

٦. أنّ هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

٧. أنّ هذا الحديث من قول عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وهذا أوان التفصيل والبسط في جوابها وكشفها - وبالله العون والتوفيق - :

الشبهة الأولى:

أن هذا الحديث من أفراد مسلم:

• والجواب من أوجه:

أولاً: هذه الشبهة لا يعدها أهل العلم شيئاً، لأنّ أهل العلم بالحديث متفقون على أن ما انفرد به البخاري، أو انفرد به مسلم؛ لا يستلزم ضعف الحديث أو بطلانه بالاتفاق. بل إنّ انفرد أحد أصحاب السنن الأربع به لا يستلزم ضعف الحديث، إلا أنّ بعض أهل العلم نصّوا على أنّ أفراد ابن ماجه في الغالب غير صحيحة، نقله ابن القيم عن شيخه ابن تيمية.^(١)

ثانياً: أنّ أحاديث مسلم صحيحة مقبولة عند العلماء جميعاً، ما انفرد بها، وما لم ينفرد بها، إلا أحاديث يسيرة جداً انتقدها بعض الحفاظ، وهي محلّ اجتهاد بين مسلم وبين بعض الحفاظ الذين خالفوه، وأما الصواب فيها فتارةً مع مسلم، وتارةً مع غيره، وهي معلومة ومحصورة.

ولم يقل أحدٌ من العلماء قديماً ولا حديثاً أنّ ما انفرد به مسلم يُعدُّ ضعيفاً! بل هذا من محدثات هذا العصر مما افتراه الجهلة في علم الحديث، وهو قول لا يعرفه العلماء، والله المستعان.

ثالثاً: أنّ هذا الحديث: رواه الإمام أحمد في مسنده، وهو من شيوخ الإمام مسلم،

(١) انظر: زاد المعاد (١/٤٢٠).

وأعلى إسنادًا منه، ورواه أيضًا أبو يعلى وابن حبان وأبو عوانة والطبراني وغيرهم - كما سبق في تخريج الحديث - فلم ينفرد به مسلم، بل هو معلوم المخرج، مشهورٌ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، والله أعلم.

الشبهة الثانية:

أن هذا الحديث تفرد به: سهيل بن أبي صالح.

• والجواب من أوجه:

أولاً: أنه تابع سهيلاً على الحديث: مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، وأوقفه على أبي هريرة.

أخرجه مالك في الموطأ (٩١٣/٢ - رواية يحيى الليثي): عن مسلم بن أبي مريم: عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال: "نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة".

هكذا رواه يحيى الليثي وأكثر رواة الموطأ عن مالك بهذا الإسناد موقوفاً.

وروي من طرقٍ أخرى عن مالكٍ بهذا الإسناد مرفوعاً - كرواية سهيل - :

١. رواه يحيى بن عبدالله بن بكير عن مالك:

أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٣/٣) من طريق: يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة". مرفوعاً.

قال ابن عبدالبر - عقب الحديث - : "هذا إسنادٌ لا مطعن فيه عن ابن بكير".

٢. رواه عبدالله بن نافع عن مالك:

أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٣/٣)، والاستذكار (٣٠٧/٨) من طريق: أحمد بن صالح المصري قال: قرأت على عبد الله بن نافع، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .. فذكره مرفوعاً.

٣. رواه عبدالله بن وهب عن مالك:

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢٣/١٠) من طريق: يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، أخبرني مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: " نساء كاسيات عاريات متميلات، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وريحها توجد من مسيرة خمس مائة عام".

ثم قال أبو عبدالله الحاكم: " سنده غريبٌ عن مالك، فإنه في الموطأ موقوف".
فهذه ثلاثة طرق عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا، تدل على أنه رفعه عن مالكٍ قويّ.

فإن كانت هذه الطرق محفوظةً عن مالك، فيكون مسلم بن أبي مريم تابع سهيلًا متابعة تامة في إسناد الحديث.

وإن كان المحفوظ عن مالكٍ وقفَ الحديث - كما هو رأي الدارقطني - فإن هذه المتابعة تشهد لصحة الحديث وثبوته عن أبي صالح عن أبي هريرة، وأنَّ سهيلًا لم يخطئ على أبيه فيه، ويبقى الاختلاف بينهما على أبي صالح في رفعه ووقفه - وسيأتي تحرير القول فيه في الشبهة التالية - والله الموفق.

ثانيًا: أن الجزء الآخر من الحديث يشهد له طريقٌ آخر عن أبي هريرة:

وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٥٧)، وأحمد (٣٠٨/٢) من طريق: عن أفلح بن سعيد قال: حدثنا عبدالله بن رافع - مولى أم سلمة - قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: « يوشك، إن طالت بك مدة، أن ترى قومًا في أيديهم مثل أذنان البقر، يغدون في غضب الله، ويروحون في سخط الله ».

ثالثًا: أن للحديث شواهد تؤيده وتدُلُّ على معناه.^(١) والله أعلم.

(١) انظر: القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ص ٣٢) للحافظ ابن حجر.

الشبهة الثالثة:

أن هذا الحديث رواه مالك في الموطأ موقوفاً على أبي هريرة:

وهو ما أخرجه مالك في الموطأ (٢/٩١٣) عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أنه قال: "نساء كاسيات عاريات مائلات لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة".

• والجواب من أوجه:

أولاً: أن راوي هذا الوجه الموقوف: هو مسلم بن أبي مريم.

وهو من شيوخ مالك الذين روى عنهم في الموطأ ثلاثة أحاديث، وكان مالك يثني عليه، وقال عنه: "كان لا يكاد يرفع حديثاً إلى النبي ﷺ".^(١)

وليس مكتراً في الرواية، قال عنه البخاري: "ومسلم هذا غريب الحديث، ليس له كبير حديث"^(٢)، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: "صالح".^(٣)

وقال ابن عبد البر: "وهو مدني ثقة، روى عنه مالك وابن عيينة ووهيب بن خالد ويحيى بن سعيد الأنصاري، وكان مالك يثني عليه، ويقول: (كان رجلاً صالحاً، وكان يهاب أن يرفع الأحاديث)، لمالك عنه من حديث النبي ﷺ في الموطأ: ثلاثة أحاديث".^(٤)

فتبين أن من منهج مسلم بن أبي مريم: وقف الأحاديث، والتهيب من رفعها، وهو ما يسمّى عند المحدثين: (بقصر الإسناد).^(٥)

فلذلك لا يُحتجُّ به على الثقات الذين يرفعون الحديث، لأن من كان منهجه وقف الأحاديث - ولو سمعها مرفوعة - لا يحتجُّ به على الثقة الذي سمع الحديث مرفوعاً، وأداه مرفوعاً كما سمعه.

(١) الجرح والتعديل (١٩٦/٨).

(٢) التاريخ الكبير (٢٧٣/٧).

(٣) الجرح والتعديل (١٩٦/٨).

(٤) التمهيد (١٩٢/١٣).

(٥) هناك بحث مفرد منشور بعنوان: (قصر الإسناد) للدكتور عبدالعزيز الشايع، فليراجعه من شاء الفائدة.

ثانياً: أنّ نظير هذا الحديث والاختلاف في رفعه ووقفه بين سهيل ومسلم بن أبي مریم حديث آخر:

وهو ما رواه مالك في الموطأ (٩٠٨/٢ - رواية الليثي): عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا". مرفوعاً.

ثم رواه مالك في الموطأ (٩٠٨/٢ - رواية الليثي): عن مسلم بن أبي مریم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أنه قال: "تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين: يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد مؤمن، إلا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: اتركوا هذين حتى يفيتا، أو اركوا هذين حتى يفيتا". موقوفاً.

ففي هذا الحديث اختلف سهيل ومسلم بن أبي مریم فيه على أبي صالح، فسهيلاً رفع الحديث، ومسلم بن أبي مریم أوقف الحديث - في رواية مالك عنه - وكلاهما يروي عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وذكر ابن عبد البر: أنّ جمهور الرواة عن مالك روه عن مالك عن مسلم بن أبي مریم موقوفاً، ورفع ابن وهب عن مالك.^(١)

وأخرج مسلم (٢٥٦٥) حديث مالك عن سهيل به مرفوعاً، ثم أخرج حديث مسلم بن أبي مریم من وجهين مرفوعين: من رواية سفيان بن عيينة عن مسلم بن أبي مریم به مرفوعاً، ومن رواية ابن وهب عن مالك عن مسلم بن أبي مریم به مرفوعاً.

ولم يخرج مسلم من الطرق الموقوفة عن مالك عن مسلم بن أبي مریم، لأنّ رفعه صحيح ثابت من أوجه أخرى، والله أعلم.

فتبيّن أن وقف الأحاديث منهج معروف لمسلم بن أبي مریم في روايته الأحاديث المرفوعة، فلا يصح الاحتجاج بروايته الموقوفة على خطأ رواية سهيل المرفوعة، والله أعلم.

(١) انظر: التمهيد (١٩٢/١٣)، الاستذكار (٢٩٤/٨).

ثالثاً: أنّ مما يؤكد صحّة رفع الحديث وأنّ أبا هريرة لم يقله من اجتهاده ورأيه: أنّ فيه إخباراً عن أمور غيبية، تحصل في مستقبل الزمان، والإخبار عن عقوبة غليظة بالحرمان من الجنة، والإخبار عن ربح الجنة، وهذه أمور غيبية لا يمكن أن يقولها أبو هريرة أو غيره من رأيه واجتهاده، ولا مجال للعقل والاجتهاد فيها، ولا يمكن تلقّيها وقولها وقبولها إلا بطريق الوحي. قال ابن عبد البر: "ومعلوم أنّ هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة؛ لأنّ مثل هذا لا يدرك بالرأي، ومحال أن يقول أبو هريرة من رأيه: (لا يدخلن الجنة، ويوجد ربح الجنة من مسيرة كذا)، ومثل هذا لا يُعلم رأياً، وإنما يكون توقيفاً ممن لا يُدفع عن علم الغيب ﷺ".^(١)

الشبهة الرابعة:

أن الدارقطني رجح وقف الحديث:

• والجواب من أوجه:

أولاً: أنّ هذا الكلام خطأ ناشئ من سوء فهم كلام الدارقطني، وعدم معرفة منهج الأئمة في إعلال الأحاديث. وهذا نصّ كلام الدارقطني رحمه الله:

سئل الدارقطني في العلل (١٥٠/١٠):

عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: "نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة".

فقال: "يرويه مالك، واختلف عنه:

فرواه عبد الله بن نافع: عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووقفه أصحاب "الموطأ"، وهو المحفوظ". انتهى كلامه.

وكذلك قال ابن عبد البر: "هكذا روى هذا الحديث: يحيى^(٢) موقوفاً من قول أبي هريرة،

وكذلك هو في الموطأ عند جميع رواته إلا ابن نافع، فإنه رواه عن مالك بإسناده هذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ".^(٣)

(١) التمهيد (٢٠٢/١٣).

(٢) أي يحيى بن يحيى الليثي - راوي الموطأ عن مالك - .

(٣) التمهيد (٢٠٢/١٣).

فهنا ذكر الحافظان الدارقطني وابن عبد البر رحمهما الله الاختلاف على مالك في حديث مسلم بن أبي مرثم على وجهين:

- فرواه أكثر رواة الموطأ: عن مالك، عن مسلم بن أبي مرثم، عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا.

- وخالفهم: عبدالله بن نافع، فرواه عن مالك عن مسلم بهذا الإسناد مرفوعًا. ورجح الدارقطني: أن المحفوظ عن مالك في هذا الإسناد: وقف الحديث.

أي أن مالكًا إنما رواه عن مسلم بن أبي مرثم عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا، ولم يروه عنه مرفوعًا.

وهذا البيان أمرٌ يعلمه طلبة علم الحديث، المتخصِّصون به، لا الأجنبيَّ الغريب عنه. وهو ما يُعرف بالمدار الأدنى والمدار الأعلى، فقد يكون للحديث أكثر من مدار، فيرجَّح المحدث وجهًا في الاختلاف على المدار الأدنى، ثم يرجَّح وجهًا في الاختلاف على المدار الأعلى، وأمثلة ذلك كثيرة منشورة في كتب العِلل.

فهنا المدار الأدنى: مالك، لأنه اختلف عنه أصحابه - في الرفع والوقف - على وجهين، فأرجحهما عن مالك: وقف الحديث، لأنه رواه عنه جمهور أصحابه الثقات بهذا الإسناد موقوفًا.

والمدار الأعلى: أبو صالح السَّمَّان، لأنه اختلف عنه سهيلٌ ومسلم بن أبي مرثم، وأرجحهما عن أبي صالح: رفع الحديث - لما تقدم بيانه في الشُّبهة السابقة - .

فالدارقطني رحمه الله رجَّح الوقف في الاختلاف في المدار الأدنى، ولم يتطرَّق إلى المدار الأعلى بشيء، فلا يصحَّ نسبة ترجيح وقف الحديث إلى الدارقطني إلا بما يتعلق بالمدار الأدنى فقط وهو الاختلاف على مالك، والله أعلم.

ثانيًا: أن الدارقطني تتبَّع الشيخين البخاري ومسلمًا في بعض الأحاديث التي خالفهما فيها، وأفردها في كتابه: "التتبع"، وهو مطبوع^(١)، وليس فيه حديث أبي هريرة هذا. وهذا يدل على صحَّته مرفوعًا عند الدارقطني، كما هو رأي سائر الأئمَّة، والله أعلم.

(١) طبع بتحقيق الشيخ: مقبل الوداعي رحمه الله، عن دار الآثار.

الشبهة الخامسة:

أنَّ هذا الحديث من كلام كعب الأخبار

قال إسماعيل بن جعفر في جزئه (٤١١):

حدثنا شريك، عن أبي صالح مولى السعديين، أنه سمع كعب الأخبار يقول: « مالي أرى في التوراة صفة قوم لم أرهم بعد؟ فُحشة متفحشين، في أيديهم سياط مثل أذنان البقر، من أهل النار، مالي أرى في التوراة صفة نساءٍ لم أرهنَّ بعد؟! ناعماتٍ كاسياتٍ عارياتٍ من أهل النار.»

قالوا: ما دام أنه ورد عن كعب الأخبار فيحتمل أن أبا هريرة أخذه منه.

• والجواب عنه من أوجه:

أولاً: أنَّ أبا صالح هذا هو مولى السَّعديين، مشهورٌ بكنيته، ولا يُعرف اسمه.

سئل أبو زرعة: عن أبي صالح مولى الساعديين، فقال: " روى عنه شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وهاشم بن هاشم، لا بأس به، ولا يُعرف اسمه".^(١)
والراوي عنه: هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر المدني.

وليس أبو صالح المذكور في هذا الإسناد هو ذكوان السَّمَّان الزِّيَّات، والد سهيل، الثقة المشهور المكثّر، ومن أثبت أصحاب أبي هريرة.

فتبين أنهما وجهان مختلفان في الحديث، لا يشتركان في رواه فيه، فلا يصحّ إعلال الطريق المخرج في الصحيح بحديث كعب الأخبار هذا، والله أعلم.

ثانياً: أن ما ذكره كعب الأخبار لا يتعارض مع ما رواه أبو هريرة في الحديث المرفوع، بل يصدّقه ويؤكّده، فإنه من الحقّ الذي وافق ما جاء في السنّة الصّحيحة.

ونظير ذلك: ما أخرجه مالك في الموطأ (١٠٨/١): عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، أنه قال: خرجتُ إلى الطور، فلقيتُ كعب الأخبار، فجلستُ معه، فحدّثني عن التوراة، وحدثته

(١) الجرح والتعديل (٣٩٢/٩).

عن رسول الله ﷺ، فكان فيما حدثته، أن قلتُ: قال رسول الله ﷺ: "خير يوم طلعت عليه الشمس، يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط من الجنة، وفيه تيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة، من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقا من الساعة، إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي، يسأل الله شيئا، إلا أعطاه إياه".

قال كعب: ذلك في كل سنة يوم، فقلتُ: بل في كل جمعة، فقرأ كعبُ التوراة، فقال: صدق رسول الله ﷺ .. الحديث".

فتوافق حديث النبي ﷺ مع ما قرأه كعب الأخبار في التوراة، لأنه من الحق الذي جاء من عند الله، ويصدق بعضه بعضًا.

ثالثًا: لا يصح دعوى أن أبا هريرة أخذه من كعب الأخبار، ونسبه إلى النبي ﷺ! فإن أبا هريرة إذا حدّث عن كعبٍ صرح في الرواية عنه، وإذا روى عن النبي ﷺ صرح بالرواية عنه، ولا يخلط هذا بهذا.

رابعًا: أنه يصح وجود الاحتمال إذا كان مدار الطريقتين عن أبي هريرة واحدًا، فحينئذٍ يتوجّه وجود احتمال أن يكون أبو هريرة أخذه من كعب.

لكن في هذا الحديث لم يختلف الرواة عن أبي هريرة على وجهين، وجه عن النبي ﷺ، ووجه عن كعب الأخبار، وإنما رواه أبو صالح السَّمَّان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ جزمًا دون اختلافٍ عنه في ذلك.

وأبو صالح السَّمَّان من أثبت أصحاب أبي هريرة. وأما حديث كعب الأخبار: فرواه عنه أبو صالح مولى السَّعديين، وليس ذكوان السَّمَّان. فاختلف الوجهان، فلا يصحُّ إعلال أحدهما بالآخر، والله أعلم.

الشبهة السادسة:

أن هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات

نسب بعض الجهال إلى ابن الجوزي أنه ذكر هذا الحديث في الموضوعات، فهو مكذوب على النبي ﷺ.

ولولا أن هؤلاء الجهال والغرباء عن علم الحديث ذكروا هذه الشبهة، وصدّقهم بعض الجهال والأغرار والعوامّ ممن لا علم عندهم = لما صحّ ذكرها ضمن الشبهات على الحديث، فتلك شكاة ظاهر عنك عارها!

• والجواب عنه من أوجه:

أولاً: أنّ ابن الجوزي رحمه الله بريء من القول بوضع هذا الحديث، وحشره في زمرة الموضوعات براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

وإنما ذكر حديثاً آخر، سأذكره لك بسنده ومنتنه، وأذكر كلام ابن الجوزي فيه؛ ليطمئن قلبك ببراءة ابن الجوزي من نسبة الجاهلين إليه بما لم يخطر على باله رحمه الله.

قال ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/٣٠٩ - دار أضواء السلف):

"وأما حديث أبي هريرة:

أنبأنا ابن الحسين، قال: أنبأنا ابن المذهب، قال: أنبأنا القطيعي، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا أبو عامر، قال: حدثنا أفلح بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن رافع، قال: سمعت أبا هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قومًا يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذنان البقر".

قال ابن حبان: "هذا خبرٌ بهذا اللفظ باطل، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به". انتهى كلامه.

فهذا هو الحديث الذي ذكره في الموضوعات بإسناده ومنتنه، طعن فيه ابن الجوزي، لأنه من رواية أفلح بن سعيد، وتبع ابن حبان في كلامه عن أفلح.

وهو يختلف تمامًا عن حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول

الله ﷺ: « صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا » من جهة الإسناد ومن جهة المتن:

■ فأما من جهة الإسناد:

١. فالذي ذكره ابن الجوزي في الموضوعات: يرويه أفلح بن سعيد، عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة، وحديثنا هذا يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. فاختلف الإسنادان.

٢. أن ابن الجوزي طعن فيه، لأجل أفلح بن سعيد، وهو لا وجود له في حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

■ وأما من جهة المتن:

١. فالذي ذكره ابن الجوزي في الموضوعات: فيه ذكر صنّفٍ واحدٍ، وهم قومٌ بأيديهم مثل أذناب البقر، وليس فيه ذكر الصَّنْفِ الثاني: النساء الكاسيات العاريات. وحديث سهيل فيه ذكر الصَّنْفَيْنِ.

٢. والذي ذكره ابن الجوزي في الموضوعات: ذكر فيه عقوبة الصَّنْفِ الأول، وهو أنهم يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته. وحديث سهيل: فيه ذكر عقوبتهم: أنه لا يدخلون الجنة، ولا يجدون ريحها، وبيان مدى ريحها.

فتبين لك - أخي المنصف - أنهما حديثان مختلفان إسنادًا ومتنًا.

فلا يصحُّ أن يُنسب إلى ابن الجوزي ما لم يقله - بل ولم يخطر على باله - من كونه يطعن في هذا الحديث الصَّحيح من رواية سهيل، فنسبة ذلك إليه كذبٌ وافتراءٌ محضٌ، والله حسبنا على المفترين.

ثانيًا: يؤكد ذلك: أن ابن الجوزي شرح حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة: (صنفان من أهل النار .. الحديث) في كتابه "كشف المشكل من أحاديث الصحيحين"^(١)، وسبق نقل

(١) كشف المشكل (٣/٥٦٧).

شرحه على الحديث كاملاً، ولم يطعن فيه ابن الجوزي بحرف، والله أعلم.

ثالثاً: أن ابن الجوزي - رحمه الله - تبع ابن حبان في حكمه على حديث أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة بالبطلان والوضع.

قال ابن حبان في "المجروحين" (١/١٧٧): "أفلح بن سعيد: شيخ من أهل قباء، كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملتزقات، لا يجلب الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال.

روى عنه عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن طال بك مدة فستري قومًا يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته، يحملون سيئاتاً مثل أذنان البقر) ..

ثم قال: "هذا خبرٌ بهذا اللفظ باطل، وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (اثنان من أمتي لم أرهما رجال بأيديهم سيئات مثل أذنان البقر ونساء كاسيات عاريات)". فابن حبان جرح أفلح بن سعيد، وتبعه ابن الجوزي في نقل كلامه - عقب الحديث - . وذكر ابن حبان: أن الخبر باطل بلفظ أفلح، وذكر عقبها رواية سهيل، إشارة إلى أن حديث سهيل هو المحفوظ، وقد أخرجه في صحيحه - كما تقدّم - . فهذه دلالة أخرى على أن الحديث الذي حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وابن حبان بالبطلان هو حديث آخر، ليس حديث سهيل، والله أعلم.

رابعاً: أن حديث أفلح بن سعيد هذا - الذي طعن فيه ابن حبان وابن الجوزي - لم يصيبا في طعنهما فيه، بل هو صحيحٌ أيضاً لا مطعن فيه عند جمهور أهل العلم. فقد أخرجه: مسلمٌ في صحيحه (٢٨٥٧)، وأحمد (٣٠٨/٢)، (٣٢٣/٢)، والبخاري (٨٢٢٩)، والحاكم (٨٣٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٩/٤) من طرقٍ: عن أفلح بن سعيد الأنصاري - من أهل قباء - عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً به. فصَحَّحه مسلم، واحتجَّ به في صحيحه، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه!" وقال الذهبي: "حديث أفلح صحيح غريب"^(١).

(١) ميزان الاعتدال (٢٧٥/١).

وأفلق بن سعيد القبائي: لم يطعن فيه أحد سوى ابن حبان.

قال أبو داود: قلت لأحمد: أفلق بن سعيد؟ قال: "هو قبائي، ما به بأس".^(١)

وقال ابن معين والنسائي: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "شيخ صالح الحديث".^(٢)

ولذلك قال الذهبي: "صدوق، أفحش ابن حبان القول فيه، وقال: يروي الموضوعات لا تحل الرواية عنه بحال، ووثقه ابن معين".^(٣)

وقال أيضاً: "ابن حبان ربما قصب الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ثم إنه بين مستنده .. - وساق حديث أفلق - وقال: "وهذا بهذا اللفظ باطل"، ثم ذكر حديث سهيل.

ثم قال الذهبي - متعقبًا كلام ابن حبان -: "قلت: بل حديث أفلق صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه، وقد قال النسائي: ليس به بأس".^(٤) انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر: "والحديث في صحيح مسلم من الوجهين، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود، وقد غفل مع ذلك فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات.

وذهل ابن الجوزي، فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها، فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل".^(٥) انتهى.

وقال ابن حجر أيضاً: "ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع - وهو في أحد الصحيحين - غير هذا الحديث! وإنها لغفلة شديدة منه.

وأفلق المذكور: يعرف بالقبائي، مدني من أهل قباء، ثقة مشهور، وثقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن معين أيضاً والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث.

وأخرج له مسلم في "صحيحه"، وقد روى عنه عبد الله بن المبارك وطبقته، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي. قلت: وليس هذا بجرح.

وقد غفل ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات.

(١) سؤالات أبي داود (١٦٢).

(٢) الجرح والتعديل (٣٢٤/٢)، تهذيب الكمال (٣٢٤/٣).

(٣) المغني في الضعفاء (٩٣/١).

(٤) ميزان الاعتدال (٢٧٥/١).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٦٨/١).

وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الوضع خطأً شديداً، وغلط ابن حبان في أفلح فضعمه بهذا الحديث، وعقبه بأن قال: (هذا بهذا اللفظ باطل، والمحفوظ: عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: اثنان من أمي لم أرهما رجال بأيديهم سياط مثل أذنان البقر ونساء كاسيات عاريات)^(١).

وقال - في آخر دفاعه عن الحديث -: "فلقد أساء ابنُ الجوزيِّ لذكره في الموضوعات حديثاً من صحيح مسلم، وهذا من عجائبه"^(٢). انتهى كلامه.

فهذه بعض تعقُّبات الأئمة على كلام ابن حبان وابن الجوزيِّ في حديث أفلح بن سعيد القبائي، وأنهما أخطأ في حكمهما عليه بالبطلان، وهو مخرَج في صحيح مسلم. وتبين أيضاً أنهما لم يطعنا في حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، بل صرَّحا بصحَّته، وذكرنا أنه هو المحفوظ في الباب، بدلاً من حديث أفلح، والله أعلم.

الشبهة السابعة:

أن الحديث من قول عبدالله بن عمرو بن العاص:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٢/١٥):

قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن شيبان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو قال: "إننا لنجد في كتاب الله المنزل صنفين في النار: قومٌ يكونون في آخر الزمان معهم سياطٌ كأنها أذنان البقر، يضربون بها الناس على غير جرم، لا يدخلون بطونهم إلا خبيثاً، ونساء كاسيات عاريات مائلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها".

• والجواب عنها:

أنَّ هذا إسنادٌ آخر وحديثٌ آخر، لا علاقة له بإسناد الحديث المرفوع عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. وهو موقوفٌ على عبدالله بن عمرو من قوله، أخذ معناه من كتاب الله، ولم يأخذه من أخبار بني إسرائيل، ووافق ذلك ما رواه أبو هريرة من حديث رسول الله ﷺ. فهو شاهدٌ من شواهد حديث أبي هريرة، لا مخالفٌ له، والله أعلم.

(١) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ص ٣١).

(٢) القول المسدد (ص ٣٢).

الخاتمة:

أختم بكلمة نصح لمن غرّه بريق كثرة المتابعين، أو أعجبه بهرجة وتشجيع المشجعين؛ وهو يردُّ السنن الثابتة عن النبي ﷺ، ويدفعها برأيه وعقله وهواه، مخالفاً بذلك ما عليه أهل العلم، سالگًا غير سيئهم = أن يتقي الله حقَّ تقاته، وأن يحذر من سخطه وعقوبته وعذابه، فإن الله حذّر وتوعّد من يردّ سنة نبيّه ﷺ بالوقوع في الفتنة والعذاب الأليم.

فقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فقد كان السلف وجلين من هذه الآية، ويوصون الناس بذلك.

قال ابن عيينة: "ينبغي للخلق أن يكونوا وجلين من هذه الآية: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾".^(١)

وكانوا معظمين للسنّة، متّبعين لها أشدّ الاتباع، دالّين عليها، يوصون الناس بها، ويحذرونه من مخالفتها؛ خشيةً من الوقوع في الفتنة والعذاب الذي توعّد الله به من خالف السنّة.

وكان الإمام مالك يستدلُّ بهذه الآية على من كلّ خالف السنّة:

- قال عثمان بن عمر: جاء رجلٌ إلى مالك، فسأله عن مسألة، فقال له: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل: رأيت؟ فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.^(٢)

- وقال حميد بن الأسود: قال رجل لمالك بن أنس: أحرم من مسجد النبي ﷺ أو من ذي الحليفة؟ فقال له: « بل من ذي الحليفة »، فقال الرجل: فإني أحرمت أنا من مسجد رسول الله ﷺ قال: فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.^(٣)

وفسّر الإمام أحمد الفتنة المذكورة في الآية: بأنّها الشرك بالله والكفر به -نسأل الله العافية- قال أبو العباس الفضل بن زياد: سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول:

(١) الطيوريات (٤/١٣١٧).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (٢٣٦).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٢٦١).

"نظرتُ في المصحف، فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وجعل يكررها، ويقول: "وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ، فيزيغ فيهلكه"، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].^(١)

وقال الفضل: وسمعت أبا عبد الله (يعني أحمد) يقول: "من ردَّ حديث النبي ﷺ، فهو على شفا هلكة".^(٢)

ولا شك أن من يردُّ السُّنَّةَ ويحاربها، أو يتهمك بنصوصها التي لا توافق هواه، أو يضعف ما اتفق أهل العلم على صحته وثبوته، أو يحرف معانيها = فقد أصابته الفتنة، واستحكمت في قلبه الظلمة، حتى انتكس وارتكس، فلا يرى الحقَّ حقاً، ولا الباطل باطلاً، كلما رُدُّوا إلى الفتنة أركسوا فيها، يتخبَّطون في لجج الظلمات، حتى يختم له على هذه الحال - والعياذ بالله - .
ومن عقوبات الذنوب: نكس القلب حتى يرى الباطل حقاً، والحقَّ باطلاً، والمعروف منكراً والمنكر معروفاً، ويُفسد ويرى أنه يُصلح، ويصدُّ عن سبيل الله، وهو يرى أنه يدعو إليها، ويشترى الضلالة بالهدى، وهو يرى أنه على الهدى، ويتبع هواه، وهو يزعم أنه مطيع لمولاه.
وكلُّ هذا من عقوبات الذنوب الجارية على القلوب.

فسبحان الله! كم من قلبٍ منكوسٍ وصاحبُه لا يشعر! وقلبٍ ممسوخ، وقلبٍ محسوفٍ به!
وكم من مفتونٍ بثناء الناس عليه، ومغرورٍ بستر الله عليه، ومستدرجٍ بنعم الله عليه! وكل هذه عقوبات وإهانة، ويظنُّ الجاهل أنها كرامة.^(٣)

وفي الصحيح عن حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « تُعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً، فأبى قلبٍ أشربها نُكيت فيه نكتة سوداء، وأبى قلبٍ أنكرها نُكيت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: على أبيض مثل الصفا، فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مراداً، كالكوز مجحياً، لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٢٦٠).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٢٦٠).

(٣) انظر: الداء والدواء لابن القيم (ص ٢٧٧-٢٧٨).

ما أشرب من هواه". رواه مسلم. (١)

وإذا رأيت أولئك المفتونين بردّ السنّة والتهمك بها وبأئمتها، أو تضعيف صحيحها، وتحريف معانيها = فاحذر منهم أشدّ التحذير.

قال الإمام ابن بطة الحنبلي (ت ٣٨٧هـ) - تعليقا على كلام الإمام أحمد -: "فالله الله إخواني، احذروا مجالسة من قد أصابته الفتنة، فزاع قلبه، وعشيت بصيرته، واستحكمت للباطل نصرته، فهو يخبط في عشواء، ويعشو في ظلمة؛ أن يصيبكم ما أصابهم.

فافزعوا إلى مولاكم الكريم فيما أمركم به من دعوته، وحضّكم عليه من مسألته، فقولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]. (٢)

ولا تغتر أخي بحسن الدّعاوى والظواهر، ولا بكثرة المتابعين وجمال المظاهر، ولا بجمع الألقاب وكثرة المدائح، ولا بجمال الشعارات وبريق العبارات، فكلّها في ميزان الحقّ وأهله لا شيء، إلا باتباع الكتاب والسنة على منهج سلف الأمة.

قال يونس بن عبد الأعلى: قلت للشافعي: كان الليث يقول: لو رأيت يمشي على الماء - يعني صاحب الكلام - لا تثق به أو لا تغتر به، ولا تكلمه".

قال الشافعي: "فإنه والله قد قصر! إن رأيت يمشي في الهواء، فلا تركز إليه". (٣)

وفي لفظ: قال: قال الليث بن سعد: "لو رأيت صاحب هوى يمشي على الماء ما قبلته"، فقال الشافعي: "أما إنه قصر، لو رأيت يمشي في الهواء ما قبلته". (٤)

وهذا لأنّ ميزانهم الحقّ الذي يزنون به الناس: هو اتباع الكتاب والسنة، ظاهراً وباطناً، وقولاً وعملاً واعتقاداً، وما عدا ذلك فليس بشيء عندهم، ولو طار صاحبه في الهواء، أو مشى على الماء، أو نُظمت في حقّه القصائد والأشعار، أو تقلد المناصب، واكتسى الألقاب.

(١) صحيح مسلم (١٤٤).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٢٦٠).

(٣) مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (ص ١٤١).

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٥٣).

واعلم أخي أنّ الواجب عليك وجوبًا قطعياً: قبول ما صحّ من حديث النبي ﷺ وأن تتلقاه بالقبول والتسليم، دون عرضه على عقلك أو رأيك أو هواك، حتى تسلم من الفتنة والعذاب. قال الشافعي رحمه الله: "أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ؛ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس".^(١)

وليكن شعارك وقولك: ما أخبر الله به عن عباده المؤمنين من قولهم وحالهم:

أن تقول: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وأن تقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وأن تقول: ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل

عمران: ٥٣]، وأن تقول: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

وأن تكون ممن قال الله فيهم: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ

يَكُونُوا لَهُمْ خَيْرٌ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]

فبذلك تنجو من الهلكة، ويسلم لك دينك، ويعظم لك أجرك، وتبرأ لك ذمتك، وتحقق

مقتضى شهادة أن محمدًا رسول الله.

قال ابن بطة رحمه الله: "إذا سمع أحدكم حديثًا عن رسول الله ﷺ رواه العلماء، واحتج

به الأئمة العقلاء، فلا يعارضه برأيه، وهوى نفسه، فيصبيه ما توعدده الله عز وجل به، فإنه قال

تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:

٦٣]، وهل تدري ما الفتنة هاهنا؟ هي والله الشرك بالله العظيم، والكفر بعد الإيمان".^(٢)

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً،

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين (١١/٢)، (٤٠/٤).

(٢) الإبانة الكبرى (١/٢٦٧).